

غندي، احد اكبر اصحاب شركات البناء والاتجار بالاراضي في اسرائيل، بدأت تتكشف معطيات من خلال التحقيق تشير الى تورط شخصيات كانت وما زالت تحتل مناصب رسمية. وان تلك الشخصيات ضالعة في عمليات غش وخداع ذهب ضحيتها بعض الافراد العاديين. وتبين للشرطة، من خلال التحقيق، ان بعض هؤلاء الافراد اشترى قطع ارض في الضفة الغربية دون ان يعلم بأنه ليس هناك مصادقة من جانب الحكومة على البناء في تلك الارض وتبين للشرطة، ايضاً، ان شركات بناء اسرائيلية تابعة للمقاولين ابراهيم وعوشي ويغثال غندي، باعت قطع ارض في منطقة مستوطنة كوني شومرون، على اعتبار ان المنطقة هناك، ستقام عليها مستوطنة جديدة باسم كريميم، وان هناك مصادقة من قبل السلطات الرسمية على مباشرة البناء في تلك المستوطنة. ولكن تبين لاحقاً ان قطع الارض المباعه لم تكن ملكاً للشركات التي تقوم بعملية البيع، وان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لم تصادق، بعد، على اقامة المستوطنة الجديدة، رغم ان مكتب نائب وزير الزراعة السابق، ميخائيل ديكل، كان زود تلك الشركات بوثيقة رسمية، يذكر فيها ان مستوطنة كريميم مصادق على اقامتها من قبل الجهات المختصة. وذكرت صحيفة «دافار» (١٩٨٥/١٢/٢)، في هذا الشأن، ان مساعد نائب وزير الزراعة السابق، آفي تسور، ارسل رسالة الى الاخوين موشي ويغثال غندي يذكر فيها ان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان صادقت على عمليات البناء في مستوطنة كريميم. ومع ذلك، فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» (١٩٨٥/١٢/٢) ان الشرطة تعتقد بان ابراهيم غندي يعرف، منذ منتصف العام ١٩٨٢، ان رسالة تسور بشأن مستوطنتي كريميم وكلايميم غير نافذة المفعول وان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لم تصادق، بعد، على اقامة المستوطنتين.

واكدت الشرطة اعتقادها بعلم غندي بذلك، عن لسان الرائد ابراهيم سابير، من الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة، ان قال سابير، امام المحكمة، ان نائب المدير العام لوزارة

الزراعة السابق، ارييه زايف، حذر ابراهيم غندي من ان الوثيقة باطلة، لكن الاخير سارع الى نشر اعلان في الصحف يؤكد فيه وجود مصادقة على اقامة المستوطنتين، وانه واصل استخدام تلك الوثيقة الموقعة من آفي تسور، لتنشيط عمليات البيع في تلك المنطقة (هآرتس، ١٩٨٥/١٢/٤).

كذلك وجهت الى المقاول غندي اتهامات بعدم تسجيل شركته نير تسيون وايرتس هتسفي، اللتين كانتا تقومان بشراء الاراضي في الضفة الغربية، وفقاً للاصول القانونية، كذلك اتهم بتزوير رسالة كانت بعثت بها شركة ديكل التي يملكها تاجر الاراضي شموئيل عينايف، الى غندي نفسه تعلن فيها الغاء الاتفاق المبرم بينها وبين غندي بشأن شراء بعض قطع الارض. وتذكر صحيفة «عل همشمارة» (١٩٨٥/١٢/١٥)، في هذا الصدد، ان غندي زور مضمون الرسالة بحيث يبدو ان الاتفاق ما زال قائماً.

ورداً على هذه الاتهامات، قال ابراهيم غندي انه نفذ جميع صفقات شراء وبيع الاراضي في الضفة الغربية من خلال التنسيق الكامل مع المسؤولين في وزارة الزراعة، وعلى رأسهم آفي تسور ومساعدو نائب الوزير ديكل الآخرون. و اضاف غندي ان الوزارة هي التي اوصت بتجار الاراضي اليهود الذين كان يتعامل معهم بشراء الاراضي في الضفة الغربية، وان بين هؤلاء التجار يعقوب عكثين، الرئيس السابق لادارة اراضي اسرائيل، وشموئيل عينايف وابراهيم شمعي، الذي اشترى منه اكثر من ٤٠٠ دونم. واكد غندي في اقواله ان مساعدي نائب الوزير ديكل هم الذين اوصوه بالتعامل مع هؤلاء التجار (معاروف، ١٩٨٥/١٢/٩).

ويعد سماع اقوال المتهم وعمثلي الادعاء العام، اقر قاضي المحكمة المركزية في تل ابيب، طلب ممثلي الادعاء، بايقاء المقاول غندي رهن الاعتقال حتى نهاية الاجراءات القانونية. كيلا يهرب من البلاد (يديعوت احرونيوت، ١٩٨٥/١٢/٢٤). لكن غندي قدم استئنافاً على القرار الى المحكمة العليا، التي اعادت النظر في